الأنباء
الثلاثاء 15 يناير 2019

لمشاهدة الصفحة PDF

علي الغانم وماجد العجيل ود.حمد الحساوي وعادل الماجد وبدر السبيعي والشيخ أحمد دعيج الصباح ورائد جواد بوخمسين في لقطة تذكارية مع عمدة الحي المالي في لندن بيتر استلين

ماجد العجيل يهدي درعا تذكارية لعمدة الحي المالي في لندن بيتر استلين بحضور علي الغانم ود.حمد الحساوي ومناف الهاجري والشيخ أحمد دعيج الصباح وسعدون علي ومحمد النقي (محمد هاشم)

خلال كلمة عمدة الحي المالي في لندن بمحاضرة نظمها «اتحاد المصارف».. بحضور قيادات مصرفية ومالية كبيرة

1,4 مليار دينار التبادل التجاري بين الكويت وبريطانيا خلال 2018

علي الغانم وفيصل العيار ومناف الهاجري وماجد العجيل وفهد بودي ود.خالد مهدي في مقدمة الحضور خلال المحاضرة

حمد المرزوق وعادل الماجد ومحمد النقي ومسعود حيات

مصطفى صالح

نظم اتحاد مصارف الكويت محاضرة لعمدة الحي المالي في لندن بيتر استلين الذي يعتبر السفير العالمي للخدمات المالية والمهنية في بريطانيا، وذلك بمناسبة زيارته للكويت، حيث التقى خلال المحاضرة بكبار المسؤولين من القطاع المالي والمصرفي الكويتي.

وقد شهدت المحاضرة حضور رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم، ورئيس اتحاد مصارف الكويت ماجد العجيل والأمين العام للاتحاد د.حمد الحساوي، ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق، ورئيس مجلس إدارة بنك بوبيان عادل الماجد، ورئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ أحمد دعيج الصباح، ونائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة كيبكو فيصل العيار، بالإضافة الى عدد من القيادات المصرفية وقياديي الشركات الاستثمارية والمالية في الكويت.

فرص واعدة

وخلال كلمته بالمحاضرة، تحدث عمدة الحي المالي في لندن بيتر استلين عن الفرص الكبيرة في المجالات الواعدة مثل التقنيات وبرمجيات الحاسوب في الشؤون المالية والمصرفية والتمويل البيئي، مشيرا الى أن هيئة الاستثمار الكويتية تستثمر في بريطانيا منذ عام 1952، وهي الآن أقدم صندوق ثروة سيادية في العالم.

وأضاف استلين: «الكويت هي واحدة من اسرع الأسواق نموا في العالم بالنسبة لقطاع الخدمات البريطاني، حيث يبلغ إجمالي تجارة الخدمات بين البلدين 1,5 مليار جنيه استرليني (ما يعادل نحو 585 مليون دينار) في عام 2017 بزيادة مقدارها 76٪ خلال العقد الماضي، بينما بلغ إجمالي حجم التجارة البينية بين البلدين خلال 2018 فيما يتعلق بالبضائع والخدمات 3,5 مليارات جنيه استرليني (ما يعادل نحو 1,4 مليار دينار)، بزيادة 8٪ مقارنة بعام 2017».

استلين: الكويت أحد أسرع الأسواق نمواً في العالم لقطاع الخدمات البريطاني

الـ «بريكست» سيمنحنا الفرصة لتقوية شراكتنا خارج أوروبا.. والكويت في المقدمة

2,5 تريليون جنيه إسترليني إجمالي المبلغ المستثمر بالأصول الإسلامية في لندن

برنامج البعثات

وأوضح أن برنامج البعثات المقدم من عمدة الحي المالي في مدينة لندن، يوفر التمويل للطلبة الأجانب الذين يدرسون للحصول على درجة الماجستير في الجامعات البريطانية، أو الذين يتلقون التدريب في قطاع الخدمات المالية في بريطانيا، لافتا إلى استفادة 4 مبعوثين كويتيين بالفعل من ذلك البرنامج.

وتحدث عمدة الحي المالي في لندن، عن الابتكار في المملكة المتحدة، حيث قال إن الابتكار يتجلى في 3 مجالات رئيسية وهي التمويل الإسلامي، والتمويل البيئي، والتقنيات وبرامج الحاسوب في الشؤون المالية والمصرفية.

وتابع: «إن التجربة البريطانية في مجال الخدمات المالية جعلتها تحتل مركزا قياديا في مجال التمويل البيئي، أي منتجات مالية مبتكرة لتمويل الحلول للمشاكل البيئية، كما ان لندن هي اكبر مركز عالمي في مجال التقنيات وبرامج الحاسوب في الشؤون المالية والمصرفية، علما ان حجم العاملين في ذلك المجال يبلغ 45 ألف شخص بإيرادات تصل إلى 6,6 مليارات جنيه استرليني».

الـ «بريكست»

وحول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أكد عمدة الحي المالي في لندن بيتر استلين على جوانب القوة لقطاع الخدمات المالية في بريطانيا ولندن، مشيرا الى ان الحي المالي في لندن يلعب دورا قياديا على مستوى العالم في مجال التجارة بالعملات، والتقنيات وبرمجيات الحاسوب في الشؤون المالية والمصرفية، والتعاملات المصرفية عبر الحدود، وإدارة الأصول، وغيرها الكثير.

وأشار الى أن الحي المالي في لندن هو مركز القيادة لمجال التمويل الاسلامي خارج العالم الاسلامي، حيث يبلغ إجمالي المبلغ المستثمر في الأصول هناك نحو 2,5 تريليون جنيه استرليني.

وأضاف: «ستخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في اقل من 3 اشهر، وبغض النظر عن نتيجة تصويت البرلمان البريطاني بالنسبة لبريكست، فإن لندن كمركز للخدمات المالية ستحافظ على دورها القيادي كما كان عليه الحال في الماضي، وذلك لأن بريطانيا تضم مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المالية والتي تعززها القوانين البريطانية».

وتابع: «نحن لا ننظر لبريكست كتحد ولكن كفرصة، والانسحاب من الاتحاد الأوروبي سيمنحنا الفرصة لتقوية شراكتنا مع الشعوب خارج أوروبا مثل الكويت».

حضور كبير لمحاضرة عمدة الحي المالي في لندن يتقدمهم قيادات مصرفية وعدد من الرؤساء التنفيذيين لشركات كويتية

بدعم من السياسة التوسعية للإنفاق العام وتحفيز القطاع الخاص

«الوطني»: 2,3٪ نمو الاقتصاد الخليجي في 2019

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن صندوق النقد الدولي قام في أكتوبر 2018 بخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0,2٪، لتصل معدلات النمو المتوقعة إلى 3,7٪ في العامين القادمين مع احتمال تخفيض آخر، نظرا الى احتمال ميل كفة ميزان المخاطر إلى الجانب السلبي.

ويهمين على هذا الوضع بشكل عام، تصاعد الإجراءات الحمائية التجارية، التي أثارها خلافات فرض التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية الأميركية في ظل قيام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة 4 مرات في 2018 وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، وما لذلك من تداعيات على اقتصادات الأسواق الناشئة والدول ذات العملات المرتبطة بالدولار الأميركي التي تعاني من خروج التدفقات الرأسمالية وارتفاع تكاليف الاقتراض.

وبصرف النظر عن أسعار النفط، فإن هناك مخاطر أخرى تهدد الآفاق الاقتصادية تتجلى في تباطؤ النمو الائتماني في ظل بيئة ارتفاع تكاليف الاقتراض المرتبطة بتشديد السياسة النقدية الأميركية (خاصة في حالة السعودية) وانخفاض أسعار النفط، وما لذلك من تأثير سلبي على ثقة المستهلك ومعدلات الانفاق الاستهلاكي.

وبصفة عامة، توقع التقرير أن تسجل دول الخليج نموا 2,3٪ في العام 2019 و2,6٪ في 2020 مقابل توقعات النمو البالغة 2,4٪ للعام 2018.

وفي غضون ذلك، تبدو دوافع التضخم مقيدة ومثقلة بانخفاض أسعار العقارات والإيجارات، بالإضافة إلى استمرار ضعف الطلب. ويعد استحداث ضريبة القيمة المضافة في الإمارات والسعودية في العام 2018 هو السبب الرئيسي لارتفاع الاسعار في تلك الدولتين، إلا أن هذا التأثير قد تلاشى بالفعل ومن المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم بما لا يتجاوز 2٪ بحلول العام 2020.

ورأى التقرير أن حالة عدم اليقين المتعلقة بالوضع السياسي في بعض الاقتصادات المتقدمة تزيد من تعقيد الوضع العام. فمع قيام إدارة الرئيس ترامب بإغلاق الحكومة جزئيا واحتمال تصاعد تأزيم الوضع التشريعي في الكونغرس الذي يقع تحت سيطرة الديمقراطيين، مرورا بإشكالية انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وما واجهه الرئيس ماكرون من ضغوط احتجاجات ما عرف بالسترات الصفراء التي اجتاحت الشوارع الفرنسية، كل تلك الأحداث ساهمت في وضع نهاية سيئة لعام 2018.

ولقد منيت الأسواق المالية العالمية بخسائر في نهاية الربع الأخير من العام 2018، مع تراجع مؤشري ستاندرد آند بورز 500 ومورغان ستانلي للأسواق الناشئة بنحو 6,2٪ و12,3٪ على التوالي. وفي المقابل، كان أداء الأسواق الخليجية أفضل بالمقارنة بنظيراتها العالمية، حيث ارتفع السوق السعودي 8٪ وسجل سوق أبوظبي نموا 11,7٪، في حين جاء السوق القطري في الصدارة بنمو سنوي 20,8٪.

وتشير التقديرات حيال آفاق النمو لدول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر، إلى أن التراجع المرتقب لأسعار النفط لعامي 2019ـ2020، مقترنا بخفض الإنتاج، سيؤدي إلى تأخير تحقيق التوازن المالي، ما سينتج عنه ضغوط إضافية على القطاعات غير النفطية لدفع عجلة نمو الإيرادات ونمو الناتج الحقيقي.

ويأتي هذا في الوقت الذي اتخذت فيه قطر قرارها في ديسمبر الماضي بالانسحاب من منظمة الأوبك ما يحررها من التزامات خفض الإنتاج، كما أن حسابها المالي (والحساب الجاري) كانا على المسار الصحيح في العام 2018، لتسجيل أول فائض منذ 3 سنوات.

من جهة أخرى، ستواصل الحكومات الإقليمية خططها التنموية ومشاريع البنية التحتية الطموحة، مدعومة بخطط الإنفاق التوسعية، وكان أبرزها الميزانية السعودية البالغ قيمتها 1,1 تريليون ريال (293 مليار دولار) لسنة 2019.

وتوقع التقرير أن تتحسن وتيرة النمو غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي من 2,9٪ في العام 2018 إلى 3,3٪ في العام 2019 و3,5٪ في العام 2020.

أما على صعيد قطاع المحروقات، فستستمر الخطط التوسعية للحكومات الخليجية في قطاعات النفط والغاز على قدم وساق على الرغم من التزامات خفض الإنتاج التي أوجبتها أوبيك والدول الحلفاء وكذلك إمكانية تراجع أسعار النفط. وتقترب الإمارات من بلوغ أقصى معدلات طاقتها الإنتاجية المستهدفة البالغة 3,5 ملايين برميل يوميا في ظل تخصيصها لحوالي 145 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة في مجالي الاستكشاف والإنتاج خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما بدأت كل من قطر والبحرين تنفيذ مشاريعها الهادفة نحو زيادة إنتاجهما من النفط والغاز، وذلك بعد اكتشاف البحرين كميات ضخمة من احتياطي النفط والغاز البحري، في حين قررت قطر توسيع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال بنسبة 43٪ لتصل إلى 110 ملايين طن متري سنويا. أما بالنسبة للكويت، فتعتزم الاستفادة من إنتاجها من الغاز غير المصاحب والمكثفات الخفيفة، حيث باعت في الربع الثالث من العام 2018 أول شحنة من الخام الخفيف، الذي لا يخضع لحصص خفض الإنتاج المقررة من قبل أوبيك وحلفائها. كما سترتفع الطاقة الإنتاجية مع اقتراب اكتمال مشروع الوقود البيئي البالغ قيمته 12 مليار دولار.

وذكر التقرير «الوطني» أن النمو الاقتصادي في مصر كان قويا نسبيا، حيث بلغ 5,3٪ في السنة المالية 2018/2017، بدعم من تدابير الإصلاح المالي المدعوم من صندوق النقد الدولي، ما ساهم في خفض مستويات العجز المالي. كما تعافت، إلى حد ما، قطاعات السياحة والصادرات نتيجة لتعويم سعر صرف الجنيه المصري وتزايد وتيرة تحويل العاملين في الخارج، بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة (10٪ في الربع الثالث من العام 2018 مقابل 11,9٪ في الربع الثالث من العام 2017).

وتوقع التقرير استمرار النمو بنفس المعدلات تقريبا خلال هذه الفترة، بدعم من الإنفاق الاستثماري ومكاسب قطاع السياحة واستمرار زيادة إنتاج الغاز الطبيعي.

65 دولاراً متوسط خام برنت في 2019 و2020

أوضح التقرير أن النظرة المستقبلية لأسعار النفط تغيرت جذريا على مدى الستة أشهر الأخيرة، مع تعدد المخاطر المحتملة لعامي 2019ـ2020، متوقعا أن يصل متوسط سعر مزيج خام برنت إلى 65 دولارا للبرميل في عامي 2019 و2020، متراجعا عن متوسط العام 2018 البالغ 71,6 دولارا للبرميل. فنظرا لتزايد إنتاج النفط الصخري الأميركي ورفع منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» وحلفائها لمعدلات الإنتاج، مرورا بقرار الرئيس ترامب بتقديم إعفاءات مؤقتة لمدة 6 أشهر لأكبر العملاء الإيرانيين ووصولا إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي، تراجع سعر مزيج خام برنت (المقياس المرجعي العالمي) بنسبة 38٪ تقريبا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2018، لتبلغ 54 دولارا للبرميل بنهاية العام رغم بلوغ خام برنت مستويات 86 دولارا للبرميل في أوائل أكتوبر الماضي.